التعامل مع الأزمات الحياتية .. القيمة المضافة أنموذجًا

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 14 أكتوبر 2018

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

لا نريد أن نخفف من حدة الأزمة الناشئة عن ضريبة القيمة المضافة التي سيتم تنفيذها بعد أيام، سواء في البحرين أو في بقية دولنا الخليجية، فهي حقيقة واقعة، مفروضة على الدول قبل الأفراد، فالبنك الدولي الذي يقرض الدول المبالغ النقدية يسعى في سبيل استرجاع أمواله إلى فرض هذه الضريبة على الدول التي اقترضت المبالغ المالية الضخمة والتي يصعب استرجاع فوائدها فما بالنا بأصول الأموال المقترضة، سواء شاءت الدول أو لم تشأ، ومن الواضح أن معظم الدول العربية إن لم نقل كلها سائرة في هذا الطريق.

وهذه الضريبة تفرض بأي طرق كانت، فهي يمكن أن تفرض في صورتها الحقيقية كضريبة أو في صورة ارتفاع الأسعار، أو في التقليل أو إزالة الدعم عن السلع الأساسية، أو باستخدام وسائل فنية أخرى، ولكن الحقيقة هي أن البنك الدولي لا يريد بأي حال من الأحوال أن يبدد أمواله على الدول وشعوبها، فهو لم ينشأ من أجل ذلك.

وموضوع ضريبة القيمة المضافة – في اعتقادي – لم يصل إلى مستوى الأزمة، فهي مشكلة كان بإمكان الدول حلها بأن تتعامل مع القروض الضخمة وتقوم باسترجاعها بطريقة أو بأخرى قبل أن تستفحل وتقوم بأخذ قرض ثان وثالث، وذلك حتى لا تتوغل إلى هذا المستوى في التعامل مع البنك الدولي، والبنك الدولي يعرف تمام العلم أنه كلما ازدادت القروض ونسبة فوائدها على الدول فإنها – أي الدول – يصعب عليها إعادة تلك القروض، فتتراكم الديون الخارجية وفوائدها، عندئذ فإن الدول تكون مجبرة على فعل أي شيء من أجل الدفع، وإلا فإنه سوف يعلن إفلاسها ويمكن أن تباع في سوق النخاسة بأقل الأسعار.

ولا نريد هنا أن نفند موضوع ضريبة القيمة المضافة، أو من كان سبب فرض هذه الضريبة، أو بعض الأمور الأخرى حتى يتعاطف معنا الآخرين من أجل قراءة المقال ونشره، إذ إننا نعلم تمام العلم كما أشرنا سابقًا إلى أنها حقيقة واقعة، شاءت الدول وشاء الأفراد أم لا، وما نعتقد أنه المطلوب الآن في هذه المرحلة أن نعرف الكيفية المناسبة للتعامل مع هذه الضريبة بحيث لا تؤثر على حياتنا المعيشية، والكيفية المناسبة التي تجعلنا نعيش بطريقة يمكننا أن نتحكم في مصروفاتنا من غير أن نتأثر بهذه الضريبة المفروضة؟ وهذا هو السؤال.

وحتى يستطيع الأفراد وتستطيع الدولة تجاوز هذه الأزمة الاقتصادية، فإننا يجب أن نتحدث عن مستويين، وهما مستوى الدولة ومستوى الأفراد.

أولاً: على مستوى الدولة

على الدولة قبل كل شيء أن تقوم بالإجراءات الآتية حتى تخفف من حدة المشكلة:

1. **حسنا فعلت الدولة بشأن إنشاء فرق عمل للتقليل من المصروفات التشغيلية الحكومية، وكل الذي نرجوه أن تقوم هذه الفرق بعملها خير قيام.**

2. **التقليل من المصروفات التي تهدر في حالة سفر وزير، إذ إن الوزير يسافر ويصطحب معه عشرات الأفراد الذين لا عمل لهم سوى مصاحبة الوزير.**

3. **التقليل من المصروفات التي تهدر على سفر المسؤولين والحفلات العامة والسباقات والتمثيل الخارجي سواء للفرق الرياضية أو غيرها.**

4. **التقليل من المصروفات التي تهدر على مكاتب الوزراء وأشباههم من مديرين ورؤساء تنفيذيين من أجل البهرجة وما شابه ذلك.**

5. **إلغاء تقاعد النواب والشوريين والبلديين السابقين، فقد أخذوا حقهم وزيادة.**

6. **التقليل من الامتيازات والبدلات المتاحة للسادة النواب والشوريين، فيكفيهم الراتب وبعض الامتيازات القليلة.**

7. **على الدولة أن تطبق ضريبة القيمة المضافة بحيث يمكن توزيعها بصورة غير متساوية بحسب شرائح المجتمع، فيمكن – مثلاً – إلغاؤها عن المتقاعدين أو البحرينيين الذين تقل رواتبهم عن مبلغ وقدره، المهم أنه بطريقة أو بأخرى يمكن تطبيق الضريبة، ولكن لتكن في البداية بصورة انتقائية وليست بصورة تعميمية كاملة، فنحن نعتقد أنه لا يمكن تطبيق الضريبة على متقاعد يستلم راتبًا تقاعديًا، أو موظف أو تاجر أو إنسان ثري تبلغ ثروته مبلغا وقدره بصورة متساوية، فهذا ليس من الحكمة.**

8. **على الدولة ألا تفرض أي ضرائب إضافية أو ترفع أسعار السلع على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك من أجل أن يتمكن المواطن من لملمة حساباته وترتيب ميزانيته، وحتى يمتص أثر ضريبة القيمة المضافة ويعيد ترتيب أولوياته.**

9. **على الدولة أن تبين للمواطنين بشفافية تامة كيف ستتمكن من تخطي هذه الأزمة، وكيف يمكنها بعد أن تتخطى هذه الأزمة أن تعيد الأمور إلى نصابها من خلال تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرواتب وما شابه ذلك.**

10. **على الدولة أن تبين للمواطنين بشفافية تامة – أيضًا – كيف ستنفق مبالغ الدعم الخليجي (10 مليارات دولار) وأوجه الصرف وكيفية استثمارها وكل ما يتعلق بالأمر.**

11. **فتح الباب لتشغيل شباب البحرين من الجنسين، فهؤلاء سينفقون أموالهم داخل البحرين، أما الأجانب فإنهم يحولون جزءًا من تلك الرواتب والأموال إلى خارج البحرين، بالإضافة إلى أن كل شاب بحريني يعمل فإنه بعد فترة سيتزوج ومن ثم، سيريد قرضا حينئذ وسيتوجه إلى البنوك، وهكذا فإن الأموال تتحرك.**

12. **من المفروض تمكين دعم الشركات والمؤسسات الأهلية، وليس مؤسسات القطاع الحكومي، وذلك بهدف تحريك الأسواق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما القطاع الحكومي فإنه من شأن الدولة أن تدعمه.**

13. **الاهتمام بصورة كبيرة – سواء على مستوى المناهج الدراسية أو الجامعات أو غير ذلك – بمشاريع ريادة الأعمال الخاصة، والتقليل من الاعتماد أو التفكير في الوظيفة.**

14. **على وزارة التربية والتعليم -بالتحديد- أن تخفف من الكلف المالية الواقعة على أولياء الأمور وخاصة عند شراء بعض الأمور التي لا تستطيع الأسر شراءها من أجل تزيين المدرسة أو الإسهام في رحلة أو حفل، فهذا ليس من شأن الأسرة، وحتى شراء القرطاسية والدفاتر وما شابه ذلك.**

هناك أمور كثيرة يجب على الدولة التقليل منها والتحكم فيها، إذ يجب أن تطبق على المسؤولين قبل المواطنين، عندئذ فإن المواطن سيعرف إن هذه الضريبة ليست عقوبة ما أو لسحب ما في جيبه أو ما شابه ذلك وإنما

سيشعر بأننا في أزمة أو مشكلة ونحتاج إلى تضافر كل الجهود من أجل التصدي لها والتقليل من حدتها من أجل الوطن.

ثانيًا: على مستوى المواطن

أما المواطن وعلى مستوى دخله ومصروفاته فإنه يجب عليه التفكير فيما يعرف بالسلوك الرشيد في التعامل مع الأزمة، ويجب أن يكون معلومًا أنه لا توجد وصفات جاهزة ولا عصا سحرية يمكن أن تحل الأزمات أو المشكلات، بل هي مبادئ عامة، ونصائح عملية يمكن اتباعها حتى تخفف نوعًا ما من الأزمة التي نحن بصدد التعامل معها، ومن هذه الأمور النقاط التالية، مثل:

1. **ابق هادئًا وحاول ألا تشعر بالخوف والقلق؛ الخوف والقلق لا يساعدان أبدًا في التفكير بصورة عامة فما بالنا ونحن نتحدث عن مشكلة أو أزمة، والخوف والقلق، كما قلنا في مقالات سابقة، كلاهما حالة نفسية ذهنية ويمكن التحكم فيهما وخاصة عندما نواجه مشكلة. وكما يقول علماء إدارة الأزمات أنه يصعب على المرء التفكير وهو في أي حالة نفسية يمكن أن تؤثر على تفكيره، سواء كان ذلك حالة غضب أو خوف أو قلق أو حب أو ما شابه ذلك، لذلك على المرء أن يهدأ بقدر الإمكان، وعندئذ ينتقل إلى الخطوة التالية.**

2. **خذ وقتًا كافيًا في التفكير؛ بعد مرحلة الهدوء تأتي مرحلة التفكير في المشكلة التي أنت وعائلتك بصددها، وهي ضريبة القيمة المضافة، ويجب أن نفكر بها من خلال عديد من الطرق، ومنها أن هذه الضريبة ستتسبب في التقليل من المصاريف، والتقليل من شراء المواد غير اللازمة، والتقليل من استخدام السيارات في المشاوير غير اللازمة، وما إلى ذلك من أمور، بصورة عامة فإن التفكير يجب أن يكون منصبًا على تخفيض النفقات المنزلية بصورة كبيرة جدًا من أجل التوفير والمحافظة على استمرارية الأسرة.**

3. **اعمل على وضع خطة عمل تساعد على تجاوز الأزمة؛ يمكنك الآن الجلوس مع ربة المنزل والأولاد جميعهم، والتفكير في الخطوات الضرورية اللازمة لإدارة الوضع الذي أنت والأسرة فيه، مثل التخفيف من مصاريف الكهرباء، والتخفيف من مصاريف السيارات والبترول، والتخفيف من شراء الكماليات، والتخفيف من شراء الأجهزة وخاصة التليفونات النقالة والأجهزة التكميلية وما شابه ذلك. ويجب في هذه المرحلة أن تتضافر جهود الزوج مع الزوجة، فلا تعمل الزوجة على التقليل ويقوم الزوج بالإسراف أو العكس، فالكل في سفينة واحدة. وربما تطول الجلسات أو تقصر ولكن في النهاية يجب أن نصل إلى اتفاق شبه متكامل وجدول لكيفية التقليل من المصروفات والتقليل من النفقات، ويجب أن يفهم الجميع أن زمن الهدر والتفكير في الهدر والإسراف قد انتهى؛ فليس من الضروري أن نسافر كل سنة، أو**

نشتري كل موضة جديدة، أو أن نعمل ما كنا نعمل سابقًا، فحياتنا يجب أن تتغير وفقًا للمنظور الحالي.

4. اعمل على استشارة الأشخاص ذوي الخبرة؛ بعد كتابة الجدول أو في حالة عدم الاتفاق – لا سمح اللّه – إن وجدت أنه من المهم أن تستشير بعض ذوي الخبرة في التقليل من النفقات وخاصة من الأهل والأصدقاء فيمكن ذلك وهذا لا يمنع، بل على العكس ففي الكثير من الأحيان يمكن أن نستأنس بآراء ذوي الخبرة فهم نوعًا ما حكماء، فقد استشارتني ذات مرة سيدة في مصروفات المنزل وقد كان زوجها لا يشارك أبدًا في المصروفات وكان وضعها المالي مترديا، وهذا قبل فرض الضريبة، ولكن بحمد اللّه تمكنا من حل مشكلتها بطريقة أو بأخرى.

5. حاول الاستعانة ببعض المهارات الإدارية التي قد تساعد على حل الموقف والمعضلة؛ ونحن مع من يؤمن بأن إدارة المنزل تشبه تمامًا إدارة مؤسسة، ولكن في المؤسسات – وبالتحديد – المؤسسات الخاصة عندما يواجهون أزمة مالية فإنهم بكل بساطة يقومون بالاستغناء عن نسبة من العمالة بهدف التخفيف من المصروفات، وإن كان هذا التفكير لا نتفق معه، ولكن في المنزل لا يمكن التفكير في الاستغناء عن أفراد العائلة، لذلك وجب أن نفكر في أمور إدارية فعالة وناجعة من أجل التقليل من النفقات، فكما أشرنا نحن نستهلك ونشتري الكثير من المواد الاستهلاكية التي لا نحتاج إليها، افتح خزانة الملابس وأنظر إلى كل تلك الملابس التي لا تقوم

باستخدامها طوال العام، انظر إلى مخزن الأغذية، أنظر إلى فواتير الكهرباء، أنظر إلى تكاليف السفر وحفلات أعياد الميلاد وحفلات الزفاف والكثير من المصروفات التي تبعثر ميزانية الأسرة.

6. حاول أن تقوم برؤية الأمور بطريقة إيجابية ولا تقتصر فقط على رؤية الجوانب السلبية الخاصة بالأزمة؛ لن يصدق أحد اليوم لو قلنا إن هذه الأزمة أو المشكلة يمكن أن ينظر إليها بصورة إيجابية، فإن كل أزمة ننظر إليها على أنها أزمة سلبية تسهم بصورة كبيرة في تفتيت عزمنا والتقليل من أنشطتنا والتحكم في حياتنا ورفاهيتنا، سواء بالسفر والسياحة، أو بشراء الكماليات وما شابه ذلك، ولكن لو تريثنا قليلاً فإن هذه الأزمة ستسهم بطريقة أو بأخرى في تقليل نفقاتنا ومصروفاتنا، وإلغاء شراء الكماليات غير الضرورية التي اعتدنا عليها وغير المهمة، ويمكن أن تسهم بصورة ما في إعادة برمجة عقولنا لنحاول أن نوفر ولو جزءًا يسيرًا من رواتبنا من أجل المستقبل، «فالقرش الأبيض لليوم الأسود»، فنحن لا نفكر ولم نفكر في التوفير والاستفادة من الوفرة المالية التي كنا نعيش فيها.

7. استعن باللّه سبحانه وتعالى؛ وفي الختام وفي البداية وفي كل الأحوال تأكد أنه لا يتم شيء في هذا الكون، ولا تتحرك نملة من جحرها ولا تسقط ورقة من شجرة إلا بإرادة اللّه سبحانه، وكل ما يجري على هذه الأرض وكل ما سوف يجري لا بد أن يكون خيرًا، ونحن نقول دائمًا «الخيرة فيما اختاره

اللّه» فاللّه سبحانه هو المقدر وهو موزع النعم، فلا تضجر ولا تبتئس مهما حدث ومهما سيحدث.

هذه بعض الأمور التي يمكن التفكير فيها، وهي ليست العصا السحرية ولكنها كثيرًا ما تفيد لو فكرنا ورغبنا في الاستفادة منها بدلاً من التذمر والتحلطم.

وكل الذي نرجوه أن تمر الأزمة وتنفك المشكلة المالية بأسرع ما يمكن حتى لا نجد أننا نغرق في المستنقعات المالية والفخ المالي الذي نصبته لنا مؤسسات دولية.